

الاستحسان بين أصول النحو وأصول الفقه

جبار محمود شهاب

ومحمود محمد خورشيد

مقدمة

ظهر إلى الوجود في العصر الحديث علمٌ جديدٌ يُطلق عليه (فلسفة العلوم) يقوم على الدراسة النقدية للعلوم، كما يبحث في مبادئ العلوم وشروط المعرفة البشرية وقيمتها.

وهذا العلم يرى أنّ العلوم يقوم بعضها على بعض، ويتوقف بعضها على الآخر، فإنّ بعضها أصلٌ لغيرها وبعضها فرعٌ لغيرها، ومحاولة الفصل بين هذه العلوم ما هي إلّا إجحاف بحقها ووقوفٌ بوجه التقدّم المعرفي للبشرية.

وعلم اللغة واحدٌ من العلوم الذي يستعين بعلومٍ أخرى في الدراسات الحديثة، كعلم الاجتماع العام، وعلم الأجناس البشرية، وعلم الحياة العامّة، وعلم التشريح، والتاريخ والجغرافيا، وعلم النفس وغيرها، كما أنّه جزءٌ من علمٍ أعمُّ منه هو علم العلامات أم ما يُطلق عليه (السيمياء) - كما يرى الدارسون المحدثون - لكون اللغة مجموعةً من الأصوات أي العلامات. إذ يرون أنّ الكلام في حقيقة أمره عبارةٌ عن أصواتٍ معيّنةٍ تصدر من أعضاء الجسم الإنساني يقوم ذهن المتكلم والمتلقّي بعملياتٍ عقليةٍ تتحوّل فيها هذه الأصوات إلى دلالاتٍ. هذا إضافةً إلى دراساتٍ معرفيةٍ أخرى كثيرةٍ تصل إلى نتائجٍ علميةٍ رصينةٍ. وكذلك الحال في تراثنا العلمي واللغوي نجد الأمر نفسه، فقد كان أسلافنا من العلماء يمزجون في دراساتهم بين معارف وعلومٍ شتى، سيّما العلوم العقلية كالنحو والأصول وعلم المنطق، إذ يرون أنّ الصلة بين هذه العلوم وثيقةٌ منذ نشأتها.

وهكذا ظهرت إلى الوجود العديد من الدراسات التي تجمع بين هذه العلوم، وكان لعلم النحو والأصول منها حظاً وافراً، رغم ما يعترى سلوك هذا الطريق

من البحوث من صعوباتٍ، ورغم آثار المنطق وعلم الأصول الواضحة في علم النحو وأصوله.

إنَّ التفاعل بين الفقه وأصوله والنحو وأصوله صورةٌ من صور الاتصال بين العلوم الشرعية وعلوم العربية ومنها النحو، ولا سيَّما بعد تدوينها ونزوعها إلى التجديد الواضح المعالم بعد أن كانت مختلطةً، وإنَّ أثر النحو في الفقه وأصوله وتأثره بهما كان كبيراً، إذ إنَّ علم أصول الفقه إنما هو أدلَّة الفقه، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية، فلا بدَّ للفقيه أن يكون عالماً باللغة وأصولها متمكناً منها عارفاً بأسرارها ودلالاتها وإشاراتهما حتى يكون في رتبة الاجتهاد وذلك شرطاً فيه وفرض كفايةً.

ويعدُّ الاستحسان من الأسس العقلية التي يقوم عليها الاجتهاد، سواء في أصول الفقه أم في أصول النحو، وهو من المواضيع التي تحتلُّ مكاناً أصيلاً بين موضوعات أصول الفقه، وهو أيضاً من المواضيع الأصلية التي احتلَّت مكانة مرموقة في أبحاث الأصوليين ودراساتهم قديماً وحديثاً مقارنةً بما كتبه النحاة في هذا الموضوع، إذ تناوله الأصوليون بسعةٍ وشمولٍ لا يتركز مجالاً للإضافة، إلَّا محاولة حسن الصياغة والترتيب والترجيح والنقل في حالاتٍ، والمقارنة والترجيح في حالاتٍ أُخرى.

وفي هذا البحث سنحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما معنى الاستحسان في اللغة واصطلاح الأصوليين، مع التوضيح بالأمثلة.

٢. أيُّعدُّ الاستحسان دليلاً يجب الأخذ به، أم أنَّ هناك شروطاً معينةً للاستحسان؟

٣. هل يُعدُّ الاستحسان دليلاً نحوياً؟ وما أثره على آراء النحاة؟

ولذلك جعلت هذا البحث في خمسة مباحث:

المبحث الأول: معنى الاستحسان لغةً واصطلاحاً

الاستحسان لغةً: مأخوذٌ من الحَسَنِ (١)، ومصدره: اسْتَحْسَنَ: اسْتَفْعَلَ، أي: الشَّيْءُ عَدَّهُ حَسَنًا، سواءً كانَ الشَّيْءُ منَ الأمورِ الحسبيَّةِ أو المعنويَّةِ (٢). يُقالُ: اسْتَحْسَنَ الطَّعَامَ، ويُقالُ: هَذَا ما اسْتَحْسَنَهُ المُسْلِمُونَ، أي: رَأَوْهُ حَسَنًا (٣). وهو ضِدُّ الاستقباح، أو معناه طلب الأحسنِ للاتِّباعِ الذي هو مأخوذٌ به (٤).

والْحُسْنُ: الجمالُ، وهو ضِدُّ القُبْحِ، يُقالُ: اسْتَحْسَنَ الشَّيْءَ، عَدَّهُ حَسَنًا (٥). ويذكر ابن فارس (ت: ٥٣٩٥) أنَّ الحاءَ والسينَ والنونَ أصلٌ واحدٌ هو الحُسْنُ ضِدُّ القُبْحِ، يُقالُ: رَجُلٌ حَسَنٌ، وامرأةٌ حَسَناءٌ وحُسْنانةٌ (٦). وقيل: هو كونُ الشَّيْءِ على صفةِ الحُسْنِ، وقيل: إنَّه فعلُ المُستَحْسِنِ، وهو رؤيةُ الشَّيْءِ حَسَنًا. يُقالُ: اسْتَحْسَنْتُ كَذَا، أي رَأَيْتَهُ حَسَنًا (٧). وقد وردت كلماتٌ تحتوي على مادَّةِ الكلمة فيما يُقاربُ مائتي موضعٍ من القرآن الكريم، وقيل أيضاً: إنَّه ما يميلُ إليه الإنسانُ ويهواه من الصُّورِ والمعاني، وإن كان مستقيحاً عند غيره (٨).

أمَّا في الاصطلاح: فالملحوظ أنَّ الخلافَ بين العلماء ليس في جواز استعمال لفظ الاستحسان لوروده في القرآن الكريم والسنة النبويَّة؛ وإنما وقع الخلاف في معناه وتعريفه الاصطلاحي الذي عرِّفَ بعدة تعاريف لا يخلو بعضها من إبهامٍ وغموضٍ، والتعريف الذي يمكن أن تنتهي إليه أكثر التعاريف هو: ((الأخذُ بأقوى الدليلين)) (٩).

وكثيراً ما جرت كلمة الاستحسان على السنة الحنفية منفردة أو مقرونةً بالقياس، فقد عرفوه: ((بأنَّه العدول عن موجب قياسٍ إلى قياسٍ أقوى منه، أو هو تخصيصُ قياسٍ بدليلٍ أقوى منه)) (١٠).

وهو بهذا المعنى لا نزاع في الأخذ به؛ لأنَّ أقوى القياسين مقدَّمٌ على الآخر قطعاً (١١)، والحقيقة أنَّ هذا التعريف غير جامع ولا مانع؛ لأنَّه لا يشمل الاستحسان الثابت بدليل آخر غير القياس: كالاستحسان بنصِّ الثابت الكتاب أو السنة بالإجماع أو الضرورة عند من يقول بذلك أو غيرها،

ويشترط في التعريف: أن يكون شاملاً لجميع الأفراد، مانعاً من دخول الغير فيه.

ومنهم من عرفه: ((بأنه كل دليل شرعيّ مقابله قياسٌ جليّ، سواءً كان نصّاً أو إجماعاً أو ضرورة، أم قياساً خفياً)) (١٢).

والواقع: أنّ حصر الاستحسان بهذه الأمور الأربعة غير صحيح، بل ربّما يكون بالعرف وبالمصلحة أيضاً.

وعرفه الكرخي (ت: ٥٣٤٠هـ): ((هو العدول في مسألة عن مثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه هو أقوى)) (١٣). وهذا يوجب كون العدول عن العموم إلى الخصوص، والمنسوخ إلى الناسخ استحساناً.

وعرفه أبو الحسين (ت: ٥٤٣٦هـ): ((وهو ترك وجه من وجوه الاجتهاد غير شامل شمول الألفاظ لوجه هو أقوى منه، وهو حكم طارئ على الأول)) (١٤)، فخرج بالأول: التخصيص والنسخ. وبالتالي: الحكم بأقوى القياسين، فإنّه ليس في حكم الطارئ، ولو كان في حكمه لكان استحساناً.

وهذا يقتضي أنّ كون جميع الشريعة استحساناً فوجب أن يُراد فيه مغايرة ذلك الوجه للبراءة الأصلية، وبهذا يكون تعريفه: ((ترك وجه من وجوه الاجتهاد مغاير للبراءة الأصلية والعمومات اللفظية لوجه أقوى منه، وهو في حكم الطارئ على الأول)) (١٥).

وقال الإمام مالك (ت: ٥١٧٩هـ): ((الاستحسان: هو العمل بأقوى الدليلين، أو الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كليّ، فهو إذاً تقديم الاستدلال المرسل على القياس)) (١٦).

وذكر ابن قدامة (ت: ٥٦٨٢هـ) معانٍ ثلاثة للاستحسان:

١. العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص من كتاب أو سنة.

٢. ما يستحسنه المجتهد بعقله.

٣. دليلٌ ينقدح في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه (١٧).

وهذه التعاريف يختلف حالها من حيث التعميم والتخصيص، فبعضها تخصصه بتقديم قياس على قياس، وبعضها تجعله عاماً إلى تقديم مختلف الأدلة بعضها على بعض، وبعضها لا يتعرض إلى عالم تقديم الأدلة أصلاً، بل يؤخذ به لمجرد الاستحسان والانقذاح النفسي.

المبحث الثاني

حجية الاستحسان عند الأصوليين

لو تصفحنا كتب الأصول لوجدنا تقسيم الفقهاء الاستحسان في اعتباره إلى ثلاث فرق:

الفريق الأول: يعتبره ويعترف بحجيته، وعلى رأس هذا الفريق إمامان من أئمة الفقه الإسلامي:

إذ يروى عن الإمام مالك قوله: ((الاستحسان تسعة أعشار العلم)) (١٨). وقال محمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة عن أبي حنيفة: ((إن أصحابه كانوا ينازعونه المقياس، فإذا قال: أستحسن لم يلحق به أحد، ولقد كان يقيس ما استقام له القياس، فإذا قبح القياس استحسن)) (١٩). واعتبره أساساً للاجتهاد بقوله: ((من كان عالماً بالكتاب والسنة وبقول أصحاب الرسول (صلى الله عليه وسلم) وبما استحسن فقهاء المسلمين وسعه أن يجتهد برأيه فيما ابتلي به)) (٢٠).

وروي عن أصبغ بن الفرغ المالكي (ت ٢٢٥هـ): ((أن الاستحسان أغلب في الفقه من القياس)) (٢١). وكما يوافق الحنفية المالكية في اعتباره وحجيته كمصدر تشريعي وإضفاء الأهمية الواسعة عليه يوافقهم أيضاً الحنابلة، فقد نقل ذلك الجلال المحلي، ووافقه على ذلك العطار في حاشيته (٢٢). كما نقله الآمدي (٢٣) وابن الحاجب (٢٤)، لكن المالكية اقتصروا على المصلحة المرسلة، إذ أنهم يقولون بها (٢٥).

والحقيقة: أن هناك الكثير من أنواع الخلاف قد يبدأ واقعياً، ثم تأتي القيود والتعديلات لتتفقيه، أو يعود لفظياً على أساس اختلاف زوايا النظر، وهذا ما نراه واضحاً ودقيقاً في الاستحسان عند من يراه حجةً.

فإنَّ الإمام مالكا حين يقول: ((الاستحسان تسعة أعشار العلم)) فهو يقصد القول بأقوى الدليلين: كتخصيص بيع العرايا من بيع الرطب بالتمر.

وقال ابن الأنباري (ت: بعد ٣٩٠هـ): ((الذي يظهر من مذهب مالك: القول بالاستحسان الذي حاصله: استعمال مسألة جزئية في مقابلة قياس كلي)) (٢٦).

ونقل عن ابن السمعاني (ت ٥٦٢هـ): ((أنَّ الخلاف لفظيٌّ، فإنَّ تفسير الاستحسان بما يشنع به عليهم لا يقولون به، وأنَّ الاستحسان بالعدول عن دليل إلى دليل أقوى منه لا ينكره أحد)) (٢٧). إذ نراه يشمل أبواب التزاحم والتعارض، والورود والتخصيص، وغير ذلك ممَّا يشكل قوام علم الأصول، فلا غرو إذا كان الاستحسان تسعة أعشار العلم وهو سنة العقلاء ولا يشكل أصلاً في مقابل الأصول الأخرى، إلَّا إذا فسّر بمعنى "الانتقاح النفسي" وهو باطل قطعاً.

أما الحنفية - ما عدا الطحاوي (ت ٣٢١هـ) - فقد ((تمسكوا بالقياس وبالغوا في الأخذ به، حتى أنهم جعلوه مقياساً لجميع الأحكام، سواء كانت من المنصوص عليها أم لم تكن، فإذا كان في الأمر دليل أقوى من القياس، كنص من الكتاب أو السنة أو الإجماع تركوا القياس، وأخذوا بالدليل الأقوى استحساناً)) (٢٨).

وخلصته عندهم: أنه استعمال مصلحة جزئية في موضع يعارضه فيها قياس عام، ومثلوا لذلك بعدة أمثلة:

منها: أن المشتري لو اشترى سلعة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مات في أثناء المدة، فإنَّ خيار الشرط يورث عند المالكية (٢٩)، فإن اتفق الورثة على

فسخ العقد فسخ، وإن اتفقوا على إمضائه مضى عليهم أجمعين، ولكن لو اختلفوا وقبل من رضي بالإمضاء أن يأخذ نصيب من ردِّ فإن العقد يمضي على البائع استحساناً؛ وذلك لأنَّ البيع قد بت من جانبه، فلا يهمله من يؤول إليه ما دام وارثاً(٣٠).

وقد التزم بعض الأولين من تلامذة الإمامين مالك(ت١٧٩هـ) وأبي حنيفة(١٥٠هـ) بالاستحسان ودافعوا عنه، وتبعهم بعض المتأخرين فقالوا: إنَّ أبا حنيفة أجلُّ قدراً وأشدُّ ورعاً من أن يقول في الدين بالتشهي(٣١). ثم قالوا: إنَّ المخالفين لا ينكرون على أبي حنيفة الاستحسان بالأثر أو بالإجماع أو بالضرورة؛ لأنَّ ترك القياس بهذه الدلائل مستحسنٌ بالاتفاق، وإنما أنكروا عليه الاستحسان بالرأي فإنه ترك للقياس بالتشهي.

ومن خلال العبارات السابقة يمكن فهم الحقيقة التالية: إنَّ الاستحسان المبتنى على مجرد الميل النفسي عند المجتهد، وهذا الميل انتزعه من عدة أدلة وإن لم يكن لمجموعها جامع واحد، فهذا بحد ذاته لا يشكل لنا أصلاً ودليلاً مستقلاً قائماً بذاته.

أمَّا إذا كان ناشئاً من نفس الميل الشخصي غير المعتمد على الدليل الشرعي فهو كما قال الشافعي: تشريع محض وتشهي.

وأمَّا إذا كان الميل ناشئاً من ترجيح أحد الدليلين فهذا يكون مندرجاً تحت مباحث الألفاظ، ومتداخلاً في بقية المصادر الأخرى: كالسنة مثلاً، ولا يتولَّد منه أصلٌ تشريعيٌّ.

الفريق الثاني: الفريق المنكر للاستحسان، فهو لا يعترف بحجتيه، ويضمُّ هذا الفريق الشافعية والظاهرية والمعتزلة والشيعة(٣٢).

فقد نقل أنَّ الشافعيَّ قال: ((من استحسَن فقد شرع)) (٣٣). وجاء في الرسالة للشافعي: ((أن حرامَّ على أحدٍ أن يقول بالاستحسان إذا خالف الاستحسان الخبر))، وفي مقامٍ آخر يقول: ((إنَّ حلال الله وحرامه أولى أن



لا يُقال فيه بالتعسف ولا الاستحسان أبداً، إنما الاستحسان تلذذٌ، ولا يقول فيه إلاً عالمٌ بالأخبار، عاقلٌ بالتشبيه عليها)) (٣٤).

وقد خصَّص الشافعيُّ فصلاً من كتابه (الأم) جاء بعنوان: ((باب إبطال الاستحسان)) (٣٥). وقال في كتابه (الرسالة): ((وإنما الاستحسان تلذذ، ولو جاز لأحد الاستحسان في الدين لجاز ذلك لأهل العقول من غير أهل العلم، ولجاز أن يشرع في الدين في كلِّ باب، وأن يخرج كلُّ أحد لنفسه شرعاً)) (٣٦)، وقد اعتبره الإمام الغزالي في ميدان التشريع هوساً؛ لأنه خلط ووهم وخيال (٤٥).

لكنَّ الأمدي (ت ٥٦٣١هـ) يقول: ((إنَّ الشافعي قد أخذ بالاستحسان واعتبره مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي)) (٣٧).

وقال ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ): ((الحقُّ حقٌّ وإن استقبَّحه الناس، والباطلُ باطلٌ وإن استحسَّنه الناس، فصَحَّ أنَّ الاستحسان شهوةٌ واتباعٌ للهوى وضلالٌ، وبالله تعالى نعوذ من الخذلان)) (٣٨). وقال أيضاً: ((من المحال أن يكون الحقُّ فيما استحسَّنا دون برهان؛ لأنَّه لو كان ذلك لكان الله تعالى يكلفنا مالا نطيق، ولبطلت الحقائق)) (٣٩).

وهنا لا بدُّ من الإشارة إلى أنَّ ابن حزمٍ ((ينفي كلَّ أنواع الاستحسان، ماعدا مسألة تقديم أقوى الدليلين، وذلك بحكم مذهبه في التمسك بحرفية النصر، دون التعدي عنها إلى الرأي والاجتهاد)) (٤٠).

أما الفريق الثالث: فقد فصلَّ نظراً لتحديد مفهوم الاستحسان: فإنَّ عرَّفَ بأنَّه ((الأخذ بأقوى الدليلين)) (٤١) فهو حجة، ولا مانع من الأخذ به، إلا أنَّ عدَّه أصلاً في مقابل الكتاب والسنة ودليل العقل لا وجه لرجوعه إليها؛ لأنَّ الأخذ بالأقوى منها أخذٌ بأحدها لا محالة.

وإن عرّف بـ ((ما يقع في الوهم من استقباح الشيء أو استحسانه من غير حجةٍ دلّت عليه، من أصلٍ ونظيره، فهو محذور، والقول به غير سائغ)) (٤٢)؛ لعدم الدليل على حجّيته، والشك في الحجية كافٍ للقطع بعدمها.
أدلة المثبتين:

استدلّ المثبتون للاستحسان بأدلة: بعضها من الكتاب، وبعضها الآخر من السنة، والثالث من الإجماع، والرابع من العقل، ونعرض لهذه الأدلة، ثم نناقشها دليلاً دليلاً وكما يلي:
 أولاً: أدلتهم من الكتاب:

- أ - قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: ١٨).
 ب - وقال تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الزمر: ٥٥).

فالأولى: مدحت وألزمت باتباع الأحسن، والمدح والإلزام علامة الحجية، ويوجبان الجزم بحجية المستحسن بالفتح على ما ذكره الأمدي (ت ٥٦٣١).
 والثانية: يفهم منها: أنه سبحانه وتعالى مدح أناساً تعرض عليهم قضايا فيها الحسن والأحسن، فيختارون الأحسن على ما ذكره الأمدي (ت ٥٦٣١) (٤٣).

ووجه العضد (ت ٥٧٥٦) الاحتجاج بالآية، بأن الأمر فيها للوجوب فيكون اتباع أحسن ما أنزل واجباً، وهو يدلُّ على ترك بعضٍ واتباع بعضٍ ليس لأمرٍ إلّا لأنه أحسن، وهذا معنى الاستحسان، إذ هو اتباع الأحسن وترك ما عداه (٤٤).

وأجيب على هذا الاستدلال بـ:

- ١ - أنّ الآيتين استعملت لفظ (الأحسن) بمفهومه اللغوي، وهذا لا علاقة له بالاصطلاح المتأخر، فالآيتان أجنبيتان عنه.

٢ - إنَّ المجال في أحسنية حكم على حكم يعني: الاطلاع على الملاكات، ولا سبيل للعقل على ذلك، بل يقدّم الأهم على المهم.

٣ - إنَّ الآية الأولى وإن مدحت المستمعين إلّا أنّها افترضت أنّ هناك أقوالاً بعضها أحسن من بعض، فإذا كانت صادرة من الشارع فالأهمية بكونها أحسن هو من شؤون الكتاب والسنة.

٤ - إنَّ التأمل في سياق الآية الثانية لا يبقي مجالاً لتقديم الأهم على المهم، وإنّما استعملت لفظة التفضيل لتعمّ الصفة على كلّ ما أنزل منه تعالى، أو تحبذ التوبة بقرينة ذكر العقاب.

٥ - إنَّ الآيتين أجنبيتان عن حجية الاستحسان، ولو أُبدلت لفظة (الأحسن) بلفظة "إنّهم يعملون بالاستحسان في مجالات الاستنباط" لا يستقيم المعنى بحال.

وردّ الغزالي على هذا الاستدلال بالآية بقوله: ((قلنا: اتباع أحسن ما أنزل إلينا هو اتباع الأدلة، فبينوا لنا أنّ هذا ممّا أنزل إلينا، فضلاً عن أن يكون أحسنه)) (٤٥)، وهو بهذا يتحدّث عن قاعدة تقول: (إنّ القضية لا تثبت موضوعها) فالآية لا يمكن أن تعين الاستحسان نفسه ممّا أنزل أو ممّا لم ينزل.

ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

أ - استدلوا بما رواه عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) (ت ٥٣٢هـ) أنّه قال: ((إنّ الله عزّ وجلّ نظر في قلوب عباده فاختر محمدًا (صلى الله عليه وسلم) فابتعثه برسالته، ثمّ نظر في قلوب العباد فاختر له أصحاباً، فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيّه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح)) (٤٦).

واستدلّوا بهذه الرواية لأصول مختلفة؛ لأنّ الأمر يفيد رجحان مصلحة الوجود؛ لامتناع الأمر بما فيه مفسدة راجحة أو مساوية، والإذن في تركه إذن

في تفويت المصلحة الخالصة، وأنه قبحٌ عرفاً فكذا شرعاً، وقوله (صلى الله عليه وسلم): ((ما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح)) ترك العمل به في المندوبات، فيبقى فيما عداها.

ولا يقال: إنَّ إلزام المكلف استيفاء المصلحة الخالصة لنفسه قبيح عرفاً فكذلك شرعاً؛ لأنَّ هذا ينفي أصل التكليف.

ولكن يناقش هذا الاستدلال بأمور:

١. إنَّ ما روي عن ابن مسعودٍ ليس بمسندٍ إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وأنه لا يوجد في مسندٍ صحيح، وإنما هو معروفٌ عن ابن مسعودٍ، فلا يكون حجةً (٤٧).

٢. إنَّ هذا لو أتى من وجهٍ صحيحٍ لما كان لهم فيه متعلق؛ لأنه إنما يكون إثبات إجماع المسلمين فقط؛ لأنه لم يقل: ما رآه بعض المسلمين حسناً فهو حسن، وإنما فيه: ما رآه المسلمون، فهذا هو الإجماع الذي لا يجوز خلافه لو تيقن، وليس ما رآه بعض المسلمين أولى بالاتباع ممَّا عند غيرهم من المسلمين، ولو كان ذلك لكناً مأمورين بالشيء وضده، ونفعل شيئاً ونتركه معاً، وهذا محال.

٣. هذه الرواية موقوفة على ابن مسعود (رضي الله عنه)، وربما كانت كلاماً له وليست حديثاً للرسول (صلى الله عليه وسلم)، بالإضافة إلى ذلك أنها من أخبار الأحاد التي لا تثبت بها الأصول كما يقول الإمام الغزالي (٤٨).

٤. إنَّ لفظ (المسلمون) الوارد في النصِّ هو من صيغ العموم، فيكون معناه ما رآه جميع المسلمين حسناً، لا ما رآه آحادهم، وجميع المسلمين يدخل ضمنهم أهل الحلِّ والعقد الذين ينعقد بهم الإجماع، وما أجمع عليه فهو حسنٌ عند الله؛ لأنه لا يكون إلَّا عن دليل (٤٩). ويرى الغزالي أنه إن أُريد به الأحاد فلا وجه لتخصيصه بأهل النظر، بل

يدخل فيه استحسان العامي أيضاً، ولا وجه للتفريق بينهما ما دام الاستحسان لا يُنظرُ فيه في الأدلة (٥٠). ويُضيف الماوردي (ت ٥٤٥٠) إلى ذلك: أنه ليس ما استحسنه بعضهم أولى من البعض الذي استنبهه (٥١).

٥. قد يراد بها: العرف الشائع بين المسلمين، وهو الظاهر، وهذا يعني: الرجوع إلى عرف المتشريعة.

ب - قيل: إنه ثبت عدول الشارع في بعض الوقائع عن موجب القياس أو عن تعميم الحكم جلباً للمصلحة ودرءاً للمفسدة. فقد نهى (صلى الله عليه وسلم) عن بيع المعدوم بقوله: ((لا تبع ما ليس عندك)) (٥٢)، ثم عدل فرخص في بيع السلم مراعاة لمصلحة الناس، ويرشد إلى ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): ((من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)) (٥٣)، وهذا يعني: تجويز الاستحسان.

وجوابه: أن ثبوته كان بالأدلة المنطق عليها بأنها حجة؛ لأنه:

إمّا أن يثبت بالأثر: كالسلم والإجارة، وعدم فساد صوم من أكل ناسياً.

وإمّا بالإجماع: كالاستصناع عند من يقول به.

وإمّا بالضرورة: كطهارة الحياض والآبار بعد تنجسها.

وإمّا بالعرف: كردّ الأيمان إلى العرف.

وإمّا بالمصلحة: كتضمين الأجير المشترك (٥٤).

ولكنّ الردّ على مثل هذا الاستدلال أيضاً سهل، فإنه كيف يعتبر ما سمّي

هنا "بالعدل" دالاً على علّة العدول وهو الاستحسان؟

إنّ هذا الدليل لا يعرض إلّا سنةً جرى عليها الشارع، وهو بيان بعض

العمومات، ثم المجيء بمخصّص يكشف عن أنّ العموم لم يكن من قبل على

سعته، وهل هذا إلّا العمل بالسنة المخصّصة؟ وأين هو من جعل الاستحسان

أصلاً في قبال الأصول؟ (٥٥).

ثالثاً: أدلتهم من الإجماع:

استدلوا بإجماع الأمة: وهو أن يترك القياس في مسألة لانعقاد الإجماع على غير ما يؤدّي إليه؛ وذلك كانعقاد إجماع المسلمين على صحة عقد الاستصناع، فإنّ القياس كان يوجب بطلانه؛ لأنّ محل العقد معدوم وقت إنشاء العقد.

ويستدلُّ أيضاً على الأخذ بالاستحسان: دخول الحمام، وشرب الماء من أيدي السقائين، من غير تقدير لزمان المكث، وتقدير الماء والأجرة. والعمل يدلُّ عليه في كلّ الأزمان على صحته، وتعارفوا على عقده، فكان ذلك إجماعاً أو عرفاً عاماً يترك به القياس، وكان عدولاً عن دليل إلى أقوى منه.

وأجيب على هذا الاستدلال: إنّ هذا الإجماع لو صحَّ وجوده فهو قائمٌ على هذه الأحكام بالخصوص، لا على استحسانها، فضلاً عن قيامها على كلّ استحسان، ولا أقلّ من اقتضاره على هذه المواد بحكم كونه من الأدلة العقلية التي يقتصر فيها على القدر المتيقن.

ولكنّ الظاهر أنّ مثل هذا الإجماع لا أساس له، وإنّما قامت السيرة على هذه الأحكام، وهي مستمرة على جريان ذلك إلى زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) مع علمه به وتقريره لهم عليه (٥٦). أو أنّها ثابتةٌ بأيّ دليلٍ آخر غير الاستحسان (٥٧).

أدلة النافين للاستحسان

إنّ من أبرز نفاة الاستحسان هو الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) كما اشتهر في بطون الكتب، وقد عقد في كتابه (الأم) فصلاً أسماه (إبطال الاستحسان) ذكر فيه أنّه لا يجوز لمن يتساهل أن يكون حاكماً أو مفتياً أن يحكم أو يُفتي بالاستحسان، إذ لم يكن الاستحسان واجباً ولا في واحدٍ من المعاني التي يجوز له أن يُفتيَ بموجبها كالكتاب والسنة والإجماع والقياس (٥٨)، والظاهر من

كلامه أنه ينفي الاستحسان العقلي أيضاً. وقد صور اعتراض الشافعي على الاستحسان باشكالات وهي:

١ - ثبت أن المشرع حكيم، ولم يترك أمراً من الأمور الدنيوية سدىً من غير بيان، قال تعالى: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (القيامة: ٣٦)، فقد بين الأحكام في القرآن أو السنة، وما لم يبينه فيهما تركه للأدلة الأخرى، وأوجب على المسلم اتباع حكمه سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩)، والحكم الاستحساني ليس داخلياً في القسمين، ويناقض تلك الآية الكريمة.

والآية الثانية: ((فإن تنازعتم...)) تأمر بالطاعة لله وللرسول وتنتهي عن اتباع الهوى والاستحسان ليس كتابياً ولا سنة ولا رداً للكتاب والسنة، وإنما هو أمرٌ غير ذلك، وهو تزيد عليهما، فلا يقبل إلا بدليل منها على قبوله، ولا دليل عليه.

٢ - لو كان الاستحسان جائزاً من المجتهد، وهو لا يعتمد على نص ولا حمل على النص، بل يعتمد على الفعل وحده، جاز لغيره أن يستحسن، ويقال في الواقعة الواحدة ضروب من الفتيا؛ لأنَّ العقل متواجدٌ عند غير العلماء بالكتاب والسنة، بل ربما كان منهم من يفوق عقول هؤلاء، فإن كان جائزاً عندهم فقد أهملوا أنفسهم، وحكموا حيث شاؤوا (٥٩).

وهذه الاشكالات قابلةٌ للمناقشة، فهي في الواقع ترديدٌ للمدعى، إذ التركيز في الخلاف يدور حول وجود طريق آخر غير النص، الكتاب والسنة والقياس، ولا مانع أن يكون الاستحسان سبيلاً آخر، ومن هنا يقول الغزالي: ((لا شك أنَّا نجوز ورود التعبد باتباعه عقلاً، بل لو ورد في الشرع بأنَّ ما سبق إلى أو هامكم أو استحسنتموه بعقولكم أو سبق أو هام العوام مثلاً فهو حكم الله عليكم لجوزناه)) (٦٠).

أمّا الوجه الثاني: فلو تمّ لأغلق باب الاجتهاد، فليس الاختلاف في الفتيا يصلح دليلاً للردّ على الاستحسان، ولكن الظاهر أنّه يسير إلى القسم الأخير، وهو ما ينفذ في النفس، ولا ريب في أنّ هذا القسم يؤدي إلى الفوضى كما أشار إليه الشافعي، وهو بهذا مرفوض (٦١).

٤. إنَّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يلجأ إليه، وهو القدوة في ذلك، بل إنه أنكر على بعض أصحابه أن يلجؤوا في فتاواهم إليه، ومن ذلك: إنكاره قتل من أسلم تحت ظلال السيوف.

لكنّ هذا الدليل أيضاً تكرر للمدعي، وبعد هذا وذلك من عبارات الشافعي في الاستحسان وذمّه له وكذلك قول الروياني: بأنّه شرع غير الشرع، وبطلانه، يتبيّن لنا فيما يلي (٦٢):

أ. لا يجوز الحكم إلّا بالنص أو بما يقاس على النص؛ لأنّ في غير ذلك شرعاً بالهوى وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَن أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (المائدة: ٤٩).

ب. إنّ الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما كان يفتي بالاستحسان، وإنّما كان ينتظر الوحي، ولو استحسن لما كان مخطئاً؛ لأنّه لا ينطق عن الهوى.

ت. الاستحسان أساسه العقل، فيه يستوي العالم والجاهل، فلو جاز لأحد الاستحسان لجاز لكل إنسان أن يشرّع لنفسه شرعاً جديداً.

ث. إنّ الاستحسان ليس بحجة مستقلة خارجة عن الأدلة الأربعة المتفق عليها، بل يرجع إلى تقديم قياس على قياس، أو استثناء مسألة جزئية من القواعد الكلية.

ج. إنّ النبيّ (صلى الله عليه وسلم) ما كان يفتي باستحسانه، وهو الذي كان ما ينطق عن الهوى، فقد سئل (صلى الله عليه وسلم) عن الرجل

يقول لامرأته: أنتِ علي كظهر أمي، فلم يفتِ (صلى الله عليه وسلم) باستحسانه، بل انتظر حتى نزل الوحي عليه بأية الظهار وكفارته. ح. إنَّ النبيَّ (صلى الله عليه وسلم) استنكر على الصحابة الذين غابوا عنه، وأفتوا باستحسانهم كما في قصة أسامة وقتله للرجل الذي قال: "لا إله إلا الله" تحت حر السيف وكذلك الصحابة الذين أحرقوا مشركاً لاذ بشجرة.

خ. إنَّ الاستحسان لا ضابط له، ولا مقاييس له يقاس بها الحق من الباطل كالقياس. ولو جاز ذلك لكان فرطاً (٦٣).

وأما الشيعة فإنَّ علماءهم قاطبةً يُنكرونه، وبحسب وجهة نظرهم أنَّ الأحكام وملاكاتها، أي أدلتها، لا يستقلُّ العقل بإدراكها ابتداءً، أي إنه ليس بإمكان العقل أن يتوصَّل إليها ابتداءً من دون السَّماع، أو من الملازمات العقلية، ولا يوجد شيءٌ من ذلك.

ولو صحَّ للعقل أن يدرك ذلك لما كانت هناك حاجةً إلى بعثة الرُّسل، إذ إنه حينئذٍ يُصبحُ على كلِّ ذي عقلٍ، متمكناً بنفسه من معرفة أحكام الله تعالى، ويُصبحُ كلُّ مجتهدٍ نبياً أو إماماً (٦٤).

المبحث الثالث

الحكم عند تعارض القياس والاستحسان

إنَّ للمذهب الحنفي مسألة خاض فيها علماء الترخيع من ذلك المذهب، وهي الظروف والأحوال التي يتعارض فيها القياس مع الاستحسان؛ لأنَّ الترخيع بينهما يكون بقوة الأثر، لا بالخفاء والظهور، فإذا قوي أثر القياس رجح على الاستحسان، والعكس صحيح.

والمسألة هنا فيها رأيان:

١. إنَّ الأخذ بالاستحسان أرجح من القياس.
٢. ومن سلك مسلك القياس قد أخذ بقول مرجوح.



فإذا كان موجب القياس في الولاية على المجنون جنوناً عارضاً بعد البلوغ أن تكون الولاية لمن يعينه القاضي، باعتبار أن ولاية الأب قد انتهت بعد بلوغه وأصبح رشيداً لكن الاستحسان عند أبي حنيفة: أن تعود ولاية الأب لعودة سببها وهو الجنون (٦٥).

والذي يظهر من تتبع: أن موجب القياس لا يمكن أن يكون قولاً لأبي حنيفة؛ لأنه لم يؤثر عنه أنه رآه قولاً، بل إنه يترك القياس إلى الاستحسان إذا قبح القياس. ومن أنواع الاستحسان هو: ترك القياس للحديث أو للإجماع وليس للقياس موضع إزاء النص أو الإجماع.

ولقد صرح السرخسي (ت ٥٧١هـ) بخطأ من يقول: إن موجب القياس قول في المذهب الحنفي: إن كان في الموضع استحسان (٦٦).

ومثل ذلك أيضاً: سؤر سباع الطير؛ كالصقر والحدأة بالنسبة للحكم بطهارة سؤرها، فمقتضى القياس تكون نجسة السؤر، قياساً على سؤر البهائم: كالفهد والأسد والنمر؛ لأن لحم كل منهما نجس، فسؤر كل منهما نجس، وكذلك الصقر والحدأة؛ لأن الحكم باعتبار اللحم؛ لاختلاطه باللعاب المتولد من لحم نجس.

أمّا مقتضى الاستحسان: طهارتها قياساً على الآدمي؛ لأنهما غير مأكولي اللحم، فيقدم الاستحسان على القياس؛ لأنه أقوى تأثيراً، بعكس سباع الطير؛ لأنها تشرب بمنقارها، وهو عظمٌ ظاهرٌ جافٌ لا رطوبة فيه وغير نجس، فلا ينجس الماء بملاقاته (٦٧).

أمّا إذا ضعف تأثيره وقوي تأثير مقابله الذي هو القياس فإنه يقدم عندهم القياس على الاستحسان، مثال ذلك: أن القارئ إذا تلا آية السجدة في صلاته فإنه يركع بها إن شاء ركوعاً غير ركوع الصلاة، ثم يعود إلى محض القيام أو ركوع الصلاة على خلاف بينهم في ذلك.

ثمَّ يقولون: إنَّ له السجود إذا شاء، إلَّا أنَّ الركوع يحتاج إلى النية دون السجدة، وإذا كان في وسط السورة ينبغي أن يسجد لها، ثم يقوم فيقرأ ما بقي، فإن ركع في موضع السجدة أجزأه، فإن ختم السورة ثم ركع لم يجزئه؛ لأنها صارت في الذمَّة، فلا تتأدى بالركوع ولا بالسجدة الصلَّاتية.

وهنا يقولون: بأنَّ الركوع يقوم مقام سجدة التلاوة، ويجزئ عنها قياساً؛ لأنَّ الركوع والسجود متشابهان في معنى الخضوع، وفي الاستحسان لا يجوز؛ لأنَّا أمرنا بالسجود، والقياس أولى بالعمل؛ لقوة أثره الباطن.

والمسألة الثانية التي اختلف فيها العلماء الأحناف هي: تعدية الحكم المستحسن الثابت بطريق القياس الخفي يصح أن يعدى بواسطة القياس إلى واقعة أخرى مثل: تحالف البائع والمشتري إذا اختلفا في مقدار الثمن قبل قبض المبيع، فلو مات البائع والمشتري قبل قبض المبيع واختلف ورثتهما في مقدار الثمن تحالفاً قياساً، ويتعدى هذا التحالف من المبيع إلى الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه.

ونوقشت هذه المسألة بما يلي:

١. إنَّ الحكم الذي يعدى بالقياس هو الحكم الثابت بالنص، لا الثابت بالقياس؛ لأنه يشترط في القياس أن يكون حكم الأصل ثابتاً بالكتاب أو السنة.

٢. إنَّ إثبات التحالف بين ورثة البائع والمشتري إنما هو تطبيقاً للحكم الكلي لكلِّ متداعيين وليس بالقياس. وبهذا يتبيَّن ضعف ما قرَّره الحنفية.

المبحث الرابع

حجَّة الاستحسان عند النُّحاة

أمَّا الأخذ بالاستحسان من حيث كونه دليلاً نحوياً، فقد ذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى القول: ((وجماعة أنَّ علته ضعيفة غير مستحكمة إلَّا أنَّ فيه



ضرباً من الاتساع والتصرف)) (٦٨) ، وقال عنه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ): ((علم أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان، فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به؛ لما فيه من التحكم وترك القياس. وذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به)) (٦٩) ، وهو قول ابن جني نفسه على مفهوم المخالفة، فيكون الاستحسان على هذا دليلاً قائماً وحجةً نحويةً بالغةً شرط استناده إلى دليل، أو تخصيص علة، فإن لم يكن كذلك فلا، يؤيدنا في هذا ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري بقوله: ((وأول ما حكى عن بعضهم: أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل فليس عليه تعويل)) (٧٠).

وقد عدّه الدكتور تمام حسّان من أدلة الترجيح، إذ قال: ((الاستحسان: وهو الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرف من دون علة قوية، وبهذا المعنى يصبح للاستحسان طابعٌ شبه اعتباطيٍّ جعل النُحاة يعدّونه من الأدلة الضعيفة، ومع ذلك يعتمدُ النُحاة على هذا الدليل فيما خالف أصولهم ممّا روي عن العرب ولم تكن هناك علةٌ قويةٌ تبرّر العدول عن الأصل كما ترك الأُخف إلى الأثقل ... ولقد رفض بعض النُحاة أن يُعتبر الاستحسان بين أدلة التعارض والترجيح ورآه تحكماً بلا سند، ولكن جمهور حالات الترخّص في الاستعمال على أسنة الفصحاء يُمكنُ عند الحاجة أن يرتدّ إلى استحسان المشاكلة، أو المناسبة اللفظية، أو الجوار، أو نحو ذلك، وتفضيله على الاستصحاب، فإنّ العربيّ إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته، تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه، فقد حكى عن رؤية وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها)) (٧١).

والذي يبدو لنا أنّ الاستحسان دليلٌ معتبرٌ، وحجةٌ نحويةٌ قائمةٌ لعدّة أسباب، أولها: لما رأيناه من وجوب استناده إلى دليل أو تخصيص علة، سواء أكان لإثبات حكم أم لترجيح رأي. وثانيها: أنّ أبا البركات الأنباري أفرد له فصلاً خاصاً به (٧٢)، ولم يلحقه بأدلته اللاحقة للقياس (٧٣). وثالثها: أنّه أصلٌ من

أصول الفقه الإسلامي، ومعلومٌ أنّ أصول النحو محمولةٌ على أصول الفقه شكلاً. ورابعها: أنّ قسماً من العلماء عدّه دليلاً معتبراً واستدلّ به في استنباط الأحكام النحويّة وإثباتها وترجيحها، ويكفيها في هذا شيخ النحاة سيبويه. وخامسها: أنّ له أنواعاً وصوراً عديدةً قد بيّنها العلماء، منها:

١. ترك الأخرى إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو قولهم في تكسير (حَسَن): (حِسَان) وهو كـ (جَبَل) و(جِبَال)، وفي (غُفُور): (غُفْر) و(عُمُود): (عُمُد)، قال ابن جني: ((ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصّفة في أشياء غير هذه، إلّا أنّ جميع ذلك إنّما هو استحسانٌ لا عن ضرورةٍ علّةٍ وليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول، ألا ترى أنّه لو كان الفرق بينهما واجباً لجاؤا في جميع الباب؛ كما أنّ رفع الفاعل ونصب المفعول منقادٌ في جميع الباب)) (٧٤).

٢. التنبيه على أصل بابيه، نحو: (استحوذَ واستقوّم)، ونحو قول الشاعر:
صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
فخرج هذا ليُعلم أنّ (استحوذَ) هي أصل (استحاذَ) و(استقوّم) أصل (استقامَ)، و(أطوّلت) أصل (أطلّلت) (٧٥).

٣. ما يبقى الحكم فيه مع زوال علّته، كقول الشاعر:
حمى لآ يَحُلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا تَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَدَدَ الْمِيَاثِقِ (٧٦).
قال السيوطي (ت ٥٩١١): ((فإنّ الشائع في جمع (ميثاق) (مواثيق) بردّ الواو إلى أصلها؛ لزوال العلّة الموجبة لقلبها ياءً وهي الكسرة، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب وإن زالت العلّة من حيث إنّ الجمع تابعٌ لمفرده إعلالاً وتصحيحاً. قال ابن جني: "وقياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال: مِيثِيق" (٧٧).



٤. إذا اجتمع التعريف العلمي والتأنيث السماعي أو العجمة في ثلاثي ساكن الوسط كـ (هند، ونوح) فالقياسُ فيهما منع الصَّرف والاستحسان الصَّرف لخفته (٧٨).

٥. ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري بقوله: ((هو تركُّ قياس الأصول (من ذهب إلى رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل النَّاصبة والجازمة، وكذلك أيضاً مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزَّائد في أوله فإنه أيضاً مخالفٌ لقياس الأصول؛ لأنَّ الزَّائد جزءٌ من الفعل المضارع، إذ الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزَّوائد الأربع، وإذا كان الزَّائد جزءاً منه فالأصول تدلُّ على أنَّ العامل يجب أن يكون غير المعمول وألَّا يكون جزءاً منه)) (٧٩).

٦. ما ذكره أبو البركات أيضاً بقوله: ((هو تخصيص العلة))، نحو: (أن تقول: إنما جمعت (أرض) بالواو والنون، فقيل: (أرضون) عوضاً من حذف (تاء) التأنيث؛ لأنَّ الأصل أن يُقال في (أرض): (أرضة)، فلما حُذفت (التاء) جمعت بالواو والنون عوضاً من (تاء) التأنيث المحذوفة، وهذه العلة غير مطَّردة؛ لأنها تنتقض بـ (شمس، ودار، وقدر)، فإنَّ الأصل: (شمسة، ودارة، وقدر) ولا يجوز أن تُجمع بالواو والنون، فلا يُقال: (شمسون، وقدرن، ولا دارون) (٨٠).

المبحث الخامس

الاستدلال بالاستحسان في استنباط الأحكام النَّحويَّة

أمَّا من حيث الاستدلال بالاستحسان في استنباط الأحكام النَّحويَّة وإثباتها، فقد استدلَّ به جملة العلماء مراراً في تعديد القواعد والأحكام النَّحويَّة، من ذلك ما ذهب إليه سيبويه (ت ٥١٨٠هـ) في باب: (ما ينتصب على التعظيم والمدح)، بقوله: ((واعلم أنَّه ليس كلُّ موضعٍ يجوز فيه التعظيم، ولا كلُّ صفةٍ يحسن أن يعظَّم بها. لو قلت: (مررتُ بعبد الله أخيكَ صاحبِ الثياب أو البزَّاز)، لم يكن هذا ممَّا



يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً بنبيه عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه. وذلك قولك: (مررت بعبد الله الصالح). فإن قلت: (مررت بقومك الكرام الصالحين) ثم قلت: (المطعمين في المحل)، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنه قد علموا. فاستحسن من هذا ما استحسن العرب، وأجزه كما أجازته ((٨١))، وغير هذا كثيرٌ يتمثلُ فيمن جاء بعد سيبويه ولا سيما ابن جني الذي بين وأجاد (٨٢).

ولم يقتصر العلماء على ذلك بل رجحوا الاستحسان بشرطه المستند إلى دليلٍ أو تخصيصٍ علّة، على أن يكون معارضه ما هو أضعف منه دلالةً، فإن كان كذلك رجح به وإلا فلا. من ذلك ما رجحه سيبويه في باب: (ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي) بقوله: ((ومن ذلك قول العرب: (من أنت زيداً)، فزعم يونس أنه على قوله: (من أنت تذكر زيداً)، ولكنه كثر في كلامهم واستعملوا واستغنوا عن إظهاره، فإنه قد علم أن زيداً ليس خبراً ولا مبتدأ، ولا مبنياً على مبتدأ، فلا بد من أن يكون على الفعل، كأنه قال: (من أنت)، معرفاً ذا الاسم، ولم يحمل (زيداً) على (من) ولا (أنت). ولا يكون (من أنت زيداً) إلا جواباً، كأنه لما قال: (أنا زيد)، قال: (فمن أنت ذاكراً زيداً).

وبعضهم يرفع، وذلك قليل، كأنه قال: (من أنت كلامك أو ذكرك زيد). وإنما قلّ الرفع؛ لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبراً لمصدرٍ ليس له ((٨٣)). ومنه ما رجحه أبو حيان الأندلسي (٥٧٤٥) في باب (العدد) بقوله: ((ويُضاف التمييز إلى العدد في غير ما ذكر، وذلك ما بين اثنين وأحد عشر مجموعاً أو دالاً على الجمع على ما يأتي، نحو: (ثلاثة أثواب، وثلاث ليال) وشذ ما حكى أبو زيد من قولهم:



(اشتريتُ ثلاثةُ مُدَّ البصرة) قالوا: أوقعوا الواحد موقع الجمع، فأماً نصبه فإن كان جامداً فجائزٌ على قلةٍ قياساً عند الفراء (ت ٥٣٥٢هـ) ومخصوصاً بالشعر عند سيبويه، والأحسن إضافته كما قلنا)) (٨٤). وغير ذلك من الأمثلة.

الهوامش

١. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٥٧٣٠هـ)؛ دار الكتاب الإسلامي، (د. ط)، (د. ت)، (٤/١١٢). والتعريفات: للفاضل العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٣. والواضح في أصول الفقه: لأبي الوفاء علي بن محمد، ابن عقيل (ت ٥١٣هـ)؛ تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، والتوقيف على مهمات التعاريف: لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ٥١٠٣١هـ)؛ عالم الكتب - القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ٤٧.
٢. الإحكام في أصول الأحكام: لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (المتوفى: ٥٦٣١هـ)؛ تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان، (٤/٣١١).
٣. يُنظر: سلم الوصول إلى علم الأصول: للشيخ محمد أسعد عبد جي، قدّم له ونسّقَه وعلّق عليه: محمد علي إيلبي، مكتبة دار الفلاح، مطبعة الصباح - دمشق، ط ١، ص ٢٩٦.
٤. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ - ١٦٨٣م)؛ قابله على نسخة خطيّة وأعدّه للطبع ووضع فهرسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ١٠٧.

٥. يُنظر: لسان العرب: لابن منظور، دار المعارف - القاهرة، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مادة (ح س ن)، (٦٣٨/١).
٦. معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٠٠٠ - ٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (٥٧/٢).
٧. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء (ت ٥٨٧هـ)؛ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م، (١١٨/٥).
٨. الإحكام في أصول الأحكام: للآمدي، (١٥٧/٤).
٩. الموافقات: للعلامة المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)؛ ضبط نصّه وقَدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٧ - ١٩٩٧م، (١١٧/٤).
١٠. أدب القاضي: لأبي الحسن علي بن حبيب البصري (ت ٤٥٠هـ)؛ تحقيق: محيي هلال السرحان، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٣٩١ - ١٩٧١م، من منشورات رئاسة ديوان الأوقاف في الجمهورية العراقية/ إحياء التراث، (٦٥٠/١). وبذل النظر في الأصول: لمحمد بن عبد المجيد الإسمندي (ت ٥٥٢هـ)؛ تحقيق: محمد زكي عبد البر، نشر مكتبة دار التراث، القاهرة - مصر، ١٤١٢ - ١٩٩٢م، ص ٦٤٧. وشرح مختصر المنتهى: لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ)؛ المطبعة الأميرية - بولاق، ١٣١٦ - ١٣١٧هـ، (٢٨٨/٢). والفائق: (١٧٦/٥).
١١. شرح جمع الجوامع: للجلال المحلي، (٣٥٣/٢).
١٢. التوضيح: (٨١/٢).

١٣. الإحكام في أصول الأحكام: للآمدي، (١٥٨/٤). وقواطع الأدلة في الأصول: لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٥٤٨٩هـ)؛ تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م، (٢٧٢/٢). وشرح التلويح على التوضيح: للتفتازاني، (١٦٣/٢).
١٤. المعتمد في أصول الفقه: لمحمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (المتوفى: ٥٤٣٦هـ)؛ تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، (٢٩٦/٢).
١٥. المبسوط: لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٥٤٨٣هـ)؛ دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، (١٤٥/١).
١٦. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: للإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٥٧٣هـ)؛ وضع حواشيه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، (١٢٤/٢). وغاية الوصول: ص ١٤٠.
١٧. مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نصّ فيه: عبد الوهاب خلاف، دار القلم للنشر والتوزيع - الكويت، ط٦، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص ٥٨.
١٨. الاعتصام: للشاطبي، (١٣٧/٢). وروضة الناظر وجنة المناظر: (٤٠٧/١)، والموافقات: للشاطبي، (١١٨/٤). وإرشاد الفحول: للشوكاني، ص ٢٢٣.
١٩. نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: للأسنوي، (١٦٨/٣).
٢٠. الإحكام في أصول الأحكام: للآمدي، (٢٦٠/٤).
٢١. أصول الفقه: للبرديسي، ص ٣٠٢.

٢٢. حاشية العطار: ٢١٣.
٢٣. الإحكام في أصول الأحكام: للآمدي، (٢٦٠/٤).
٢٤. شرح العضد على مختصر المنتهى: (٢٤٣/٢).
٢٥. الاعتصام: للشاطبي، (١١٦/٢). وبداية المجتهد: (١٥٢/٢). ومختصر المنتهى: ص ٢٢٠.
٢٦. إحكام الفصول في أحكام الأصول: لأبي الوليد الباجي، ص ٦٨٧.
٢٧. موسوعة الفقه الإسلامي: (٤٠/٦).
٢٨. المبسوط: للسرخسي، (١٤٥/١٠).
٢٩. إرشاد الفحول: للشوكاني، ص ٢٤٠.
٣٠. الاعتصام: للشاطبي، (٣٢٦/٢). وأصول الفقه: لأبي زهرة، ص ٢٦٣.
٣١. كشف الأسرار: (١١٢٣/٤).
٣٢. نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: للأسنوي، (١٦٨/٣ - ١٧١).
- أصول الاستنباط: لعلي تقي الحيدري، مطبعة الرابطة - بغداد، ط ٢، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م، ص ٢٦٤. الأصول العامة: ٢٦٣.
٣٣. الأم: للشافعي: (٣٧٣/٧). شرح تنقيح الفصول: للقرافي، ص ٤١٥.
- كتاب الحدود: لأبي الوليد الباجي، ص ٦٥. كشف الأسرار: (١١٢٤/٤).
٣٤. الأم: للشافعي، (٣١٣/٧).
٣٥. الرسالة: للشافعي، ص ٥٠٧ وما بعدها.
٣٦. المستصفى: للغزالي، (١٣٨/١).
٣٧. الإحكام في أصول الأحكام: للآمدي، (١٣٧/٤).
٣٨. الإحكام في أصول الأحكام: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٥٤٥٦هـ)؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر، قدّم له: إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة - بيروت، (د. ت)، (٧٥٩/٢).
٣٩. المصدر نفسه: (٧٥٩/٢).

٤٠. الإحكام في أصول الأحكام: لابن حزم، (٧٥٧/٢).
٤١. المسودة في أصول الفقه: لآل تيمية بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ) ، وأضاف إليها الأب، : عبد الحلیم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٥٧٢٨هـ)؛ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، (د. ط)، (د. ت)، ص ٤٥٤.
٤٢. إرشاد الفحول: للشوكاني، ص ٢٤١.
٤٣. الإحكام: للآمدي، (١٥٩/٤).
٤٤. شرح مختصر المنتهى: (٢٨٩/٢).
٤٥. المستصفي: للغزالي، ص ١٧٢.
٤٦. المستصفي: للغزالي، ص ١٧٢.
٤٧. الإحكام: لابن حزم، (٧٥٩/٦). وأدب القاضي: (٦٥٦/١).
٤٨. المستصفي: للغزالي، ص ١٧٢.
٤٩. الإحكام: للآمدي، (١٥٩/٤). وشرح مختصر المنتهى: للعضد، (٢٨٩/٢). والإحكام: لابن حزم، (٧٥٨/٦).
٥٠. المستصفي: للغزالي، ص ١٧٢. والاعتصام: للشاطبي، (١٣١/٢).
٥١. الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجة والنسائي والترمذي وأحمد في مسنده.
٥٢. الحديث أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاک، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)؛ في سننه. تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٨م، باب ما جاء في السلف في الطعام والتمر، (٥٩٤/٢).
٥٣. كشف الأسرار: (١١٢٥/٢).
٥٤. الأصول العامة للفقه المقارن: محمد تقي الحكيم، ص ٣٧٥.
٥٥. الإحكام: للآمدي، (٣٨/٣). والأصول العامة للفقه المقارن: لمحمد تقي الحكيم، ص ٣٧٥.

٥٦. المستصفي: للغزالي، ص ١٧٣. والإحكام: للآمدي، (١٦٠/٤).
- والاعتصام: للشاطبي، (١١٧/٢).
٥٧. الأم: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٥٢٤٠)؛ تحقيق وتخريج: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة - مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، (٢٨٩/٧).
٥٨. فلسفة التشريع الإسلامي: ص ١٧٤. وأصول الفقه: لمحمد زكريا البرديسي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ص ٣٠٤.
٥٩. المستصفي: للغزالي، ص ١٣٨.
٦٠. الأصول العامة للفقه المقارن: لمحمد تقي الحكيم، ص ٣٧٧.
٦١. يُنظر: الإحكام: لابن حزم، (٧٥٩/٦). وكشف الأسرار: (١١٢٥/٢).
- والرسالة: للشافعي، ص ٥٠٧. والأم: للشافعي، (٢٧٧/٧).
٦٢. المستصفي: للغزالي، ص ١٧١ - ١٧٢.
٦٣. الفوائد المدنية: للاستراباذي، (١٤٩/٩).
٦٤. تقويم الأدلة في أصول الفقه: للإمام أبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (ت ٥٤٣٠هـ)؛ قدّم له وحقّقه: الشيخ خليل محي الدين الميس، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، (٤٠٦/٢).
٦٥. التقرير والتحبير: (٢٢٣/٣). وفواتح الرحموت: (٢٢٣/٢). ومسلمّ الثبوت: (٢٧٩/٢).
٦٦. التقرير والتحبير: (٢٢٣/٣). وشرح التحرير: لابن أمير الحاج، (٢٢٣/٢).
٦٧. أصول السرخسي: (٢٠٣/٢).
٦٨. التقرير والتحبير: (٢٢٣/٣). وشرح التحرير: لابن أمير الحاج، (٢٢٣/٢).

٦٩. الخصائص: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (١/١٣٤).
٧٠. لمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)؛ تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص ١٣٣.
٧١. المصدر نفسه: ص ١٣٤.
٧٢. الأصول: ص ٢٠٤ - ٢٠٥.
٧٣. يُنظر: لمع الأدلة: ص ١٣٣.
٧٤. يُنظر: المصدر نفسه: ص ١٢٧ - ١٣٣.
٧٥. الخصائص: لابن جني، (١/١٣٥).
٧٦. البيت لعمر بن أبي ربيعة، قد ورد في الكتاب (١/٣١)، (٣/١٥). وشرح المفصل: لموفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)؛ إدارة المطبعة المنيرية بمصر، (د.ت)؛ (١٠/٧٦).
٧٧. يُنظر: الخصائص: لابن جني، (١/١٤٥). والاقتراح في علم أصول النحو: لمولانا جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد - دكن، ط ١، ١٣١٠هـ، ص ١١٧ - ١١٨.
٧٨. البيت للشاعر عياض بن أم درّة الطائي. الخصائص: لابن جني، (٣/١٦٠).
٧٩. الاقتراح: ص ١١٨.
٨٠. يُنظر: المصدر نفسه: ص ١١٨.
٨١. لمع الأدلة: ص ١٣٤.
٨٢. المصدر نفسه: ص ١٣٤.

٨٣. كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ٥١٨٠هـ)؛ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (٦٩/٢).

٨٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت ٥٧٤٥هـ)؛ تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، (٣٥٦/١). ويُنظر: الكتاب: (١٦١/٢).